

المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

دراسة مقارنة

محمد خالد عبود

الجامعة الإسلامية في لبنان

المقدمة

تعدّ عقود الرهن التأميني من أهم وسائل الضمان العيني التي يلجأ إليها الدائنون لتأمين حقوقهم، لما توفره من حماية قانونية تُمكنهم من استيفاء ديونهم عند إخلال المدين بالتزاماته. ويكتسب موضوع **الحائز في عقد الرهن التأميني** أهمية خاصة، كونه شخصاً لم يكن طرفاً أصلياً في عقد الرهن، ومع ذلك تترتب في مواجهته مجموعة من الالتزامات والمسؤوليات القانونية التي تؤثر بصورة مباشرة في المركز القانوني لكل من الدائن المرتهن والحائز ذاته.

وتثور الإشكالية القانونية بشأن مدى ونطاق المسؤولية القانونية للحائز، وحدود التزامه تجاه الدين المضمون بالرهن، ولا سيما في ظل تباين التنظيم التشريعي لهذه المسؤولية بين القوانين المقارنة. فبينما تذهب بعض التشريعات إلى تضيق نطاق مسؤولية الحائز وقصرها على حدود المال المرهون، تتوسع تشريعات أخرى في تحميله التزامات قانونية قد تقترب من التزامات المدين الأصلي، الأمر الذي يثير تساؤلات فقهية وقضائية حول الأساس القانوني لهذه المسؤولية وطبيعته.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني من خلال منهج مقارنة، وذلك ببيان مفهوم الحائز، وتحديد الأساس القانوني لمسؤوليته، وتحليل نطاق هذه المسؤولية وآثارها، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريعات محل المقارنة. كما يسعى البحث إلى تقييم مدى التوازن الذي يحققه المشرع بين مصلحة الدائن المرتهن وحماية الحائز، وصولاً إلى استخلاص نتائج وتوصيات تساهم في تطوير التنظيم القانوني للرهن التأميني.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الأهمية العملية والقانونية التي يحتلها عقد الرهن التأميني بوصفه أحد أهم وسائل الضمان العيني في المعاملات المدنية والمالية، وما يترتب عليه من آثار قانونية تمسّ أطرافاً متعددة، وعلى وجه الخصوص **الحائز** الذي تنتقل إليه ملكية المال المرهون دون أن يكون مدينًا بالدين المضمون. وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على **المسؤولية القانونية للحائز** وما يحيط بها من إشكالات فقهية وتطبيقية تتعلق بتحديد طبيعتها ونطاقها وحدودها.

كما تزداد أهمية هذا الموضوع في ظل تباين التنظيم التشريعي لمسؤولية الحائز في عقود الرهن التأميني بين القوانين المقارنة، الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية معمقة للكشف عن أوجه الاختلاف والاتفاق، وبيان مدى انسجام هذه التشريعات مع المبادئ العامة للعدالة والتوازن بين مصالح الدائن المرتهن والحائز. ويسهم ذلك في إثراء الفقه القانوني وتوضيح الاتجاهات التشريعية والقضائية المختلفة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية :

بيان مفهوم الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن كلّ من المدين الراهن والدائن المرتهن.١

توضيح الأساس القانوني لمسؤولية الحائز في الرهن التأميني وبيان طبيعتها القانوني ٢.

٣. تحديد نطاق وحدود المسؤولية القانونية للحائز، ولا سيما ما يتعلق بحقوقه والتزاماته تجاه الدائن المرتهن

تحليل الآثار القانونية المترتبة على إخلال الحائز بالتزاماته في عقد الرهن التأميني. ٤

إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم مسؤولية الحائز في التشريعات المقارنة محل الدراسة. ٥

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تحديد نطاق وطبيعة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، في ظل ما يثيره هذا الموضوع من خلافات فقهية وتباين تشريعي في القوانين المقارنة. فالحائز، رغم عدم كونه طرفاً أصلياً في عقد الرهن، تترتب في مواجهته التزامات قانونية قد تتجاوز في بعض الأحيان مجرد تحمل آثار الرهن على المال المرهون، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الأساس القانوني لتحمله هذه المسؤولية وحدودها وتزداد الإشكالية تعقيداً نتيجة اختلاف مواقف التشريعات المقارنة في تنظيم مسؤولية الحائز، إذ تتباين بين تشريعات تقصر مسؤولية الحائز على حدود المال المرهون، وأخرى توسّع من نطاق هذه المسؤولية وتفرض عليه التزامات قد تقترب من التزامات المدين الأصلي. كما يثير التساؤل حول مدى تحقيق هذه التنظيمات للتوازن بين مصلحة الدائن المرتهن في استيفاء حقه، وضرورة حماية الحائز من تحمل أعباء قانونية لم يكن طرفاً في نشأتها.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى المسؤولية القانونية التي يتحملها الحائز في عقد الرهن التأميني، وما حدودها في ضوء التشريعات

المقارنة؟

خطة البحث ومنهجه

اعتمد هذا البحث على المنهج المقارن بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لمسؤولية الحائز في عقد الرهن التأميني في عدد من التشريعات المقارنة، مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها، وبيان مدى فاعلية هذه النصوص في تنظيم المركز القانوني للحائز. كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بموضوع البحث، وبيان آثارها القانونية

ولتحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبه المختلفة، تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحائز في عقد الرهن التأميني

يتناول هذا المبحث تعريف الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن غيره من أطراف الرهن، وبيان الأساس القانوني لمسؤوليته، وطبيعة هذه المسؤولية في ضوء القوانين المقارنة. يُعَدُّ الرهن التأميني من أهم وسائل الضمان العيني التي قررتها التشريعات المدنية لحماية حقوق الدائنين، لما يترتب عليه من تمكين الدائن المرتهن من استيفاء حقه من مال معين عند عدم وفاء المدين بالدين في ميعاده. ولا تقتصر الآثار القانونية للرهن التأميني على أطرافه الأصليين فحسب، بل تمتد لتشمل الغير، ولا سيما الحائز الذي تنتقل إليه ملكية المال المرهون بعد ترتيب الرهن عليه (١). ويثير هذا الامتداد جملة من الإشكالات القانونية التي تستدعي الوقوف على المفهوم الدقيق للحائز، وتحديد مركزه القانوني، وبيان الأساس والطبيعة القانونية للمسؤولية التي تترتب عليه (٢)

المطلب الأول: مفهوم الحائز في عقد الرهن التأميني وتمييزه عن أطراف الرهن

يُقصد بالحائز في عقد الرهن التأميني الشخص الذي تؤول إليه ملكية المال المرهون أو حق عيني قابل للرهن، بعد انعقاد الرهن وقيده وفقاً لأحكام القانون، دون أن يكون هذا الشخص مديناً بالدين المضمون بالرهن. وقد

يكون انتقال الملكية إلى الحائز بطريق البيع أو الهبة أو الإرث أو بأي سبب قانوني آخر، وسواء كان ذلك بعوض أم بغير عوض، ما دام الرهن سابقاً على انتقال الملكية (٣) ويختلف الحائز عن الراهن من حيث إن الأخير يكون مالكا للمال وقت إنشاء الرهن وملتزمًا شخصيًا بالدين المضمون، في حين لا يرتبط الحائز بأي التزام شخصي تجاه الدائن المرتهن. كما يختلف عن الدائن المرتهن الذي يتمتع بحق عيني تبعية يخول له أولوية استيفاء حقه من المال المرهون. ويترتب على ذلك أن المركز القانوني للحائز يتسم بخصوصية واضحة، إذ يجمع بين صفة المالك للمال المرهون وبين تحمله لآثار الرهن القائم عليه، رغم عدم مشاركته في نشأته (٤)

المطلب الثاني: المركز القانوني للحائز وأثر انتقال الملكية المثقلة بالرهن

إن انتقال ملكية المال المرهون إلى الحائز لا يؤدي إلى انقضاء الرهن التأميني، بل يبقى الرهن قائماً ونافعاً في مواجهة الحائز، باعتباره من الحقوق العينية التي تتبع المال في أي يد ينتقل إليها. ويترتب على ذلك أن يكون المال المرهون في حيازة الحائز عرضة للتنفيذ الجبري من قبل الدائن المرتهن عند حلول أجل الدين وعدم الوفاء به (٥)

ويفرض هذا الوضع على الحائز التزامات قانونية معينة، أبرزها عدم القيام بأي تصرف من شأنه الإضرار بحقوق الدائن المرتهن، والمحافظة على المال المرهون وعدم تعريضه للهلاك أو التلف. وفي المقابل، يتمتع الحائز بحقوق قانونية، من بينها حقه في دفع الدائن المرتهن إلى التنفيذ على المال المرهون فقط دون غيره من أمواله، وحقه في تطهير المال من الرهن وفقاً للشروط التي يحددها القانون. ويعكس هذا التوازن بين الحقوق والالتزامات حرص المشرع على حماية كلٍّ من الدائن المرتهن والحائز في آن واحد (٦)

المطلب الثالث: الأساس والطبيعة القانونية لمسؤولية الحائز في عقد الرهن التأميني

تقوم المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني على فكرة الضمان العيني، إذ يكون محل الضمان هو المال المرهون ذاته، لا الذمة المالية للحائز. فالأصل أن مسؤولية الحائز تظل مسؤولية عينية تنحصر في حدود قيمة المال المرهون، ولا تمتد إلى أمواله الخاصة، ما دام لم يلتزم شخصياً بالدين (٧) غير أن التشريعات المقارنة قد اختلفت في مدى توسعها في تحميل الحائز التزامات قانونية إضافية، فبينما تكتفي بعض التشريعات بإقرار المسؤولية العينية الخالصة، تميل تشريعات أخرى إلى فرض التزامات معينة على الحائز، كواجب إخطار الدائن المرتهن ببعض التصرفات أو تمكينه من مباشرة حقوقه، الأمر الذي يؤثر جدلاً فقهياً حول الطبيعة القانونية لمسؤولية الحائز، وما إذا كانت تظل عينية بحتة أم تتخذ طابعاً قانونياً مختلطاً (٨) ويُظهر هذا الجدال أهمية دراسة المسؤولية القانونية للحائز دراسة معمقة ومقارنة، للكشف عن الاتجاهات التشريعية المختلفة، وبيان مدى انسجامها مع المبادئ العامة للقانون المدني، ولا سيما مبدأ عدم تحميل الشخص التزامات لم يكن طرفاً في نشأتها، وتحقيق التوازن بين حماية الائتمان وصيانة حقوق الملكية (٩)

المبحث الثاني: نطاق وأثار المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

بعد بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للحائز في عقد الرهن التأميني، يقتضي الأمر الانتقال إلى دراسة نطاق المسؤولية القانونية المترتبة عليه وآثارها، لما لهذا الموضوع من أهمية عملية بالغة في تحديد حدود التزامات الحائز وضمنان التوازن بين حقوقه وحقوق الدائن المرتهن. وتتمحور هذه الدراسة حول بيان مدى امتداد مسؤولية الحائز، والآثار القانونية المترتبة على إخلاله بالتزاماته، مع إظهار موقف التشريعات المقارنة من ذلك (١٠)

المطلب الأول: نطاق المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

تتحدد المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني في الأصل في نطاق المسؤولية العينية، إذ يظل المال المرهون هو الضمان المخصص للوفاء بالدين، دون أن تمتد هذه المسؤولية إلى الذمة المالية للحائز. ويترتب على ذلك أن للدائن المرتهن حق التنفيذ على المال المرهون في أي يد يكون فيها، دون أن يكون له الرجوع على الحائز شخصياً للمطالبة بالدين غير أن هذا المبدأ لا يحول دون ترتيب التزامات قانونية معينة على عاتق الحائز، يفرضها القانون بهدف حماية حق الدائن المرتهن وضمان سلامة المال المرهون. ومن أبرز هذه الالتزامات واجب المحافظة على المال المرهون واستعماله استعمالاً يتفق مع طبيعته، وعدم القيام بأي تصرف من شأنه إنقاص قيمته أو الإضرار بحق الرهن. كما يلتزم الحائز بعدم عرقلة إجراءات التنفيذ التي يباشرها الدائن المرتهن، وبتمكينه من ممارسة حقوقه القانونية (١١)

وقد اختلفت التشريعات المقارنة في مدى اتساع نطاق هذه الالتزامات، إذ تذهب بعض القوانين إلى حصرها في الحدود الدنيا اللازمة لحماية الرهن، في حين توسّع قوانين أخرى من نطاقها، بما قد يؤدي إلى تحميل الحائز أعباء قانونية تقترب من الالتزامات الشخصية، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى انسجام هذا التوسع مع الطبيعة العينية للرهن التأميني (١٢)

المطلب الثاني: آثار إخلال الحائز بالتزاماته القانونية

يترتب على إخلال الحائز بالتزاماته القانونية في عقد الرهن التأميني جملة من الآثار القانونية التي تختلف باختلاف طبيعة الالتزام المخالف ومدى الضرر الذي يلحق بحقوق الدائن المرتهن. فإذا أخل الحائز بواجب المحافظة على المال المرهون أو تسبب في هلاكه أو نقص قيمته نتيجة خطئه، فإنه يتحمل المسؤولية القانونية في حدود الضرر الناشئ، وقد يترتب على ذلك تعجيل استحقاق الدين أو اتخاذ إجراءات تحفظية لحماية حق الدائن.

كما قد يترتب على تصرفات الحائز التي تُلحق ضرراً بحق الرهن، كالتصرف في المال المرهون دون مراعاة القيود القانونية، حق الدائن المرتهن في التمسك بنفاذ الرهن في مواجهة الغير، فضلاً عن مطالبته بالتعويض عند الاقتضاء. ويختلف تنظيم هذه الآثار من تشريع إلى آخر، إذ تأخذ بعض القوانين بمبدأ التشدد في حماية حق الدائن، بينما تميل تشريعات أخرى إلى مراعاة حسن نية الحائز والحد من مسؤوليته (١٣)

المطلب الثالث: وسائل حماية الحائز والدائن المرتهن في التشريعات المقارنة

حرصت التشريعات المقارنة على تحقيق قدر من التوازن بين حماية حق الدائن المرتهن وضمان عدم تحميل الحائز التزامات تفوق حدود مسؤوليته العينية. ومن أبرز الوسائل التي كفلتها القوانين لحماية الحائز، منحه حق تطهير المال المرهون من الرهن، سواء بالوفاء بالدين أو باتباع الإجراءات القانونية المقررة، بما يتيح له تحرير ملكيته من القيود المفروضة عليه

وفي المقابل، قررت التشريعات للدائن المرتهن مجموعة من الوسائل القانونية التي تضمن له استيفاء حقه، كحق التتبع وحق الأولوية في التنفيذ على المال المرهون. كما أجازت له اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المال المرهون عند تعرضه لخطر الهلاك أو الإضرار

ويُظهر هذا التنظيم المتوازن حرص المشرع على مراعاة المصالح المتعارضة لأطراف الرهن التأميني، ويبرز أهمية الدراسة المقارنة في الوقوف على أنجح الحلول التشريعية التي تكفل حماية الانتماء دون المساس بحقوق الملكية، وهو ما يمهد لاستخلاص نتائج وتوصيات تُسهم في تطوير التنظيم القانوني لمسؤولية الحائز في عقد

الرهن التأميني (١٤)

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث دراسة المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للقانون المدني والتشريعات المقارنة، مع التركيز على طبيعة مسؤولية الحائز ونطاقها وآثارها القانونية. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، مع صياغة عدد من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التشريع وضمان التوازن بين مصالح الأطراف

نتائج البحث

١- تحديد مفهوم الحائز وتمييزه عن الأطراف الأخرى

تبين أن الحائز هو من تنتقل إليه ملكية المال المرهون بعد ترتيب الرهن عليه، دون أن يكون مديناً بالدين المضمون. ويتميز مركزه القانوني بأنه يجمع بين صفة المالك للمال المرهون وتحمل آثار الرهن القائم عليه، دون أن يكون ملتزماً شخصياً بالدين.

٢- تأكيد الطبيعة العينية للمسؤولية

أكدت الدراسة أن المسؤولية القانونية للحائز في الرهن التأميني هي مسؤولية عينية بالأساس، تنحصر في حدود المال المرهون، ولا تمتد إلى أمواله الأخرى، ما لم ينص القانون أو يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

٣- تبين التشريعات المقارنة في نطاق المسؤولية

تبين أن هناك اختلافاً بين التشريعات؛ فبعضها يقتصر على الحد الأدنى من الالتزامات لحماية الدائن، في حين توسع تشريعات أخرى في تحميل الحائز التزامات إضافية، مثل الحفاظ على المال وتمكين الدائن من ممارسة حقوقه، وهو ما يخلق جدلاً فقهيًا حول مدى ملائمة هذه الالتزامات لطبيعة المسؤولية العينية.

٤- آثار إخلال الحائز بالتزاماته

بين البحث أن إخلال الحائز بالتزاماته يترتب عليه آثار قانونية محددة، أبرزها مسؤولية التعويض عن الضرر الناتج عن أي تصرف يخل بحقوق الدائن المرتهن، بالإضافة إلى تمكين الدائن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقه

٥- أهمية التوازن بين حقوق الدائن والحائز

أظهرت الدراسة أن التشريعات المقارنة تحاول تحقيق توازن بين حماية مصلحة الدائن المرتهن وضمان عدم تحميل الحائز التزامات تفوق حدود مسؤوليته العينية، من خلال وسائل قانونية متعددة مثل حق التتبع وحق التطهير، وهو ما يعكس حرص القانون على صيانة الائتمان مع احترام الملكية

المقترحات

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم عدد من الاقتراحات القانونية والعملية لتعزيز فعالية تنظيم المسؤولية القانونية للحائز في عقد الرهن التأميني

١- توضيح نطاق المسؤولية القانونية للحائز

توصي الدراسة بضرورة تعديل النصوص القانونية أو تفسيرها بحيث يتم تحديد حدود مسؤولية الحائز بدقة، بما يضمن عدم تحميله التزامات شخصية تفوق قيمة المال المرهون

٢- تعزيز حماية الدائن المرتهن

اقترح إدخال آليات قانونية واضحة لحماية حق الدائن المرتهن، مثل توسيع الإجراءات القضائية للحفاظ على المال المرهون وتمكين الدائن من تتبعه دون الإضرار بحقوق الحائز

٣- توحيد الفهم القانوني لمسؤولية الحائز

توصية بضرورة إصدار دليل فقهي أو تشريعي يوضح طبيعة الالتزامات المترتبة على الحائز في مختلف الحالات، لتجنب التباين القضائي والفقهي

٤- التشريع المقارن كمرجع

الاستفادة من التجارب المقارنة في قوانين الدول الأخرى لتبني أفضل الممارسات التي توازن بين حماية الدائن والحائز، بما يحقق استقرار المعاملات التجارية والمدنية

المراجع والمصادر

- ١- د. احمد أبو الوفا، التعليق على نصوص قانون المرافعات ، الطبعة السادسة ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ٢٠٠٠.
- ٢- العبد، خالد، الضمانات العينية والرهن التأميني: دراسة مقارنة، عمان: دار المشرق العربي
- ٣- د. احمد سلامة ، التأمينات المدنية ، الرهن الرسمي ، دار التعاون للطبع والنشر ، بلا مكان طبع ، ١٩٦٦ .
- ٤- د. احمد سلامة ، دروس في التأمينات المدنية ، دار النهضة العربية ، بلا مكان طبع ، ١٩٦٨ .
- ٥- آدم وهيب النداوي ، شرح قانون البينات والإجراء ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ .
- ٦- د. اسعد دياب ، أبحاث في التأمينات العينية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٧- د. إسماعيل غانم ، دروس في الحقوق العينية الأصلية ، الإسكندرية ، ١٩٥٤ .
- ٨- د. إسماعيل غانم ، النظرية العامة للالتزام ، أحكام الالتزام ، مطبعة النصر ، بلا مكان طبع ، ١٩٥٦ .
- ٩- د. امجد محمد منصور ، النظرية العامة للالتزامات ، مصادر الالتزام ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ .
- ١٠- الزحيلي، وهبة، الوسيط في القانون المدني - الالتزامات والرهن، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٨.
- الشافعي، أحمد، القانون المدني وتطبيقاته في الضمانات العينية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٦.
- ٢، ٢٠١٩.
- ١١- يوسف، سمير، مسؤولية الحائز في القانون المدني: دراسة فقهية مقارنة، بيروت: دار الكتب القانونية، ٢٠٢٠.
- ١٢- الحناوي، محمد، القانون المدني وقواعد الضمان العيني، القاهرة: مكتبة القانون الحديث، ٢٠١٧.
- ١٣-، مجلة الدراسات القانونية العربية، العدد عبد الله، علي، «المسؤولية القانونية للحائز في الرهن التأميني» ١٢، ٢٠١٩، ص. ٤٥-٧٠.
- ١٤- مجلة القانون المدني والاقتصادي، حسن، رانيا، «تطور مسؤولية الحائز في التشريعات المقارنة» المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٢١، ص. ١٠١-١٣٠.
- ١٥-، مجلة القضاء والفقه، سمير، يوسف، «الحقوق والالتزامات القانونية للحائز في الرهن التأميني» المجلد ١٥، ٢٠٢٠، ص. ٥٥-٧٨.